الفصل السابع: في سوفسطيقا[١]
Sophistics

اعلم: أن المقدمات إذا كانت حقة، ثم أنها ركبت تركيبًا منتجًا صوابًا، وجب أن تكون النتيجة اللازمة عنها حقة، لامتناع أن يكون الحق مستلزمًا للباطل. وحينئذ نقول: إن كان هذا القياس صحيحًا في مادته، صحيحًا في صورته، فالنتيجة حقة. لكن النتيجة ليست حقة، فوجب أن يكون ذلك لخلل، إما في المقدمات وإما في التركيب.

فثبت: أن الغلط منحصر في هذين الأمرين. فلهذا السبب قال: «القياسات مقدماتها مقدمات مشبهة، وقياساتها قياسات مشبهة» فعنى بكون المقدمات مشبهة أن تكون المقدمات باطلة، وعنى بكون القياسات مشبهة، كون التركيب باطلا. ثم انه بعد ذلك تكلم في السبب الذي لأجله يظن بالمقدمة الباطلة كونها حقة. وذلك لأن بديهة العقل لا تحكم بالباطل ابتداء، بل ما لم يحصل بين تلك المقدمة الباطلة وبين تلك المقدمة الحقة مشابهة في أمر، فإن العقل لا يحكم بذلك الباطل.

ثم إن المشابهة إما أن تكون في اللفظ أو في المعنى أو فيهما. ولهذا السبب قال: «والمقدمات المشبهة هي التي تشبه الحق، لأجل مشاركة في الاسم، أو مشاركة في صفة من الصفات العامة.

واعلم: أن الغلط يقع في المعنى على وجوه:

أحدها: أن الشيئين إذا اشتركا في بعض الوجوه يظن أنهما مشتركان في كل الوجوه. وهذا غلط فاحش. وإليه أشار المعري بقوله[٢]:

قَد يَعُدُ الشَّيءُ من شَيءٍ يُشَابِهُهُ إنَّ السماءَ نَظيرُ المَاءِ في الزَّرقِ

وهذا القسم هو المراد من قول «الشيخ» ههنا: «أو مشاركة في صفة من الصفات العامة».

وثانيها: أن يكون الحكم بحيث لا يصدق الا مع شرط خاص، فيظن أن ذلك الحكم يبقى عند فوات ذلك الشرط. وتلك الشرائط هي الأمور المعدودة في باب التناقض- وهي

---

(١) هذا الكتاب يسمى سوفسطيقا ومعناه التحكّم والسوفسطائي هو المتحكم يذكر فيه وجوه المغالطات وكيف التحرز منها والسوفسطائيون هم الذين لا يثبتون حقائق الأشياء.

(٢) انظر: زهر الآداب ١/١٨١، وصبح الأعشى ٤/١١٣.

القوة والفعل والجزء والكل والإضافة والزمان والمكان- وهذه الشرائط أمور متى روعيت تميزت القضية الحقة عن الباطلة المشبهة بذلك الحق.

وثالثها: حكم الوهم في غير المحسوسات يكون باطلا. وتقريره: أن حكم الوهم إما أن يكون في المحسوسات أو في غيرها. أما في المحسوسات فهو حق، وأما في غير المحسوسات فهو باطل. فحكم الوهم بأن كل موجود فهو في الجهة: حكم باطل. ثم قال الشيخ: «ويكاد يشبهه الأوليات كحكم من حكم أنه لا وجود لشيء ليس في داخل العالم ولا في خارجه».

واعلم: أن المراد منه: أن حكم الوهم، وإن كان باطلا، فإنه يقرب أن يكون في القوة مثل قوة الأوليات. وقد ذكرنا هذا في كتاب «البرهان» ودللنا على فساده.

ولما تكلم عن الأغلاط الحاصلة بسبب فساد المقدمات، شرع بعد ذلك في الأغلاط الحاصلة بسبب فساد تركيب القياس. فقال: «وأما القياسات المشبهة فهي التي تفقد الشرائط المذكورة في المنتجات» ثم نبه على كيفية الاحتراز عن هذا النوع من الغلط، قال: «طريقه: أن يحضر الإنسان في ذهنه ماهية الأصغر والأوسط والأكبر مجردة عن الألفاظ، بل معاني صرفة حتى يبقى مصونًا عن الغلط الواقع بسبب اشتراك الاسم، ثم تركيبها تركيبًا صحيحًا منتجًا، وأن يحترز عن أن يقيم المهمل مقام الكلي».

openkanal.com